المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

مذكرة حول المقاصة
مشروع قانون المالية لسنة 2026

مقدمة

في سياق دولي يتسم بتزايد عدم اليقين الجيوسياسي، وإمكانية إعادة تشكيل التجارة الخارجية استجابة للتغيرات المحتملة في التعريفات الجمركية الدولية، اتسمت الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والطاقية بدرجة عالية من عدم الاستقرار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025.

ونتيجة لذلك، تذبذب سعر خام برنت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 في نطاق واسع بين 60,2 دولاراً للبرميل و82,03 دولاراً للبرميل، بمتوسط 71 دولاراً للبرميل، أي بانخفاض بنسبة 15% على أساس سنوي. أما بالنسبة لغاز البوتان، فقد تقلب سعره وفقًا للصيغة المغربية خلال نفس الفترة بين 455 دولاراً للطن كحد أدنى و675 دولاراً للطن كحد أقصى، بمتوسط 536 دولاراً للطن، وهو ما يعادل تقريباً نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ويعزى هذا التقلب الشديد إلى سوق المنتجات النفطية الذي يتسم، في سنة 2025، بأساسيات متناقضة. ففي مقابل المخاوف التي تغذي ارتفاع الأسعار، والمتعلقة بتأثير التوترات الجيوسياسية وتغيير التعريفات الجمركية على الجوانب اللوجستية والإمدادات، تظهر إشارات تنازلية تتمثل في زيادة حجم الإنتاج من قبل أوبك+ واحتمال تباطؤ الطلب العالمي.

وبالنسبة للمنتجات النفطية السائلة، فقد سجلت أسعارها خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 انخفاضاً سنوياً بنسبة 13% بالنسبة للغازوال و16% بالنسبة للبنزين، ليستقر معدل أسعارهما عند 691 دولاراً للطن و735 دولاراً للطن على التوالي.

أما بخصوص الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية المدعمة، فقد أظهرت سلوكيات متباينة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025. إذ ظل سعر القمح اللين من أصل فرنسي مستقراً تقريباً مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية عند 238 دولاراً للطن، مدعوماً بآفاق إنتاج عالمي جيد للقمح اللين خلال سنة 2025. وفي المقابل، تراجع سعر السكر الخام بنسبة 13% ليسجل معدل 421 دولاراً للطن، وذلك نتيجة أساساً لتحسن الإنتاج في كل من البرازيل وتايلاند خلال سنة 2025.

وفي ظل سوق دولي للمنتجات المدعمة يتسم بعدم الاستقرار والاضطراب من جهة، وظروف الجفاف التي عرفها الموسم الفلاحي 2025/2024 على المستوى الوطني والتي أثرت بشكل كبير على مستويات الإنتاج المحلي من السكر والقمح اللين من جهة أخرى، وحرصاً على ضمان تموين منتظم للبلاد بالمواد الأساسية والحفاظ على استقرار أسعارها الداخلية، واصلت الحكومة خلال سنة 2025 اتخاذ عدة تدابير لدعم القدرة الشرائية للمواطنين.

بخصوص قنينة غاز البوتان من سعة 12 كلغ، فقد بلغت قيمة الدعم الممنوح من طرف الدولة في المتوسط 53,47 درهماً خلال الفترة يناير- غشت 2025، مسجلة انخفاضاً نسبته 14% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وبالتالي، فقد بلغت كلفة المقاصة الخاصة بالغاز البوتان خلال الفترة نفسها حوالي 8,5 مليارات درهم، بانخفاض يقارب 17% على أساس سنوي.

فيما يتعلق بالسكر، وبناءً على منحة جزافية حددتها الدولة في 3,64 دراهم للكيلوغرام، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر للفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 ما يناهز 3,05 مليار درهم، بزيادة تقارب 0,8% على أساس سنوي.

وفيما يخص السكر الخام، ومن أجل سد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض الناجم عن ظروف الجفاف، وكذا ضمان استقرار سعر السكر في السوق المحلية، منحت الدولة دعماً إضافياً متوسطاً مرجحاً للاستيراد بلغ 0,58 درهم للكيلوغرام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، بانخفاض نسبته 73% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، بلغت كلفة استيراد السكر الخام خلال الفترة المذكورة 356 مليون درهم، أي بتراجع قدره 741% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة .

وبناءَ عليه، فإن الكلفة الإجمالية لدعم السكر (المكرر والخام) قد بلغت 3,413 مليارات درهم، مسجلة انخفاضاً نسبته 23% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالدقيق الوطني من القمح اللين، فقد بلغ مجموع الدعم المخصص له حوالي 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، شاملاً التدابير المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، وخاصة تحمل تكاليف التخزين .

بالنسبة للقمح اللين، وبالنظر إلى العجز المسجل في الإنتاج الوطني من هذا المنتوج خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 بسبب آثار الجفاف، واستمرار تجاوز كلفة استيراده لسعره المرجعي، فقد استمرت الدولة، إلى جانب تعليق الرسوم الجمركية على استيراده خلال سنة 2025، في منح دعم موجه لاستيراد هذا النوع من القمح، وذلك بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بهذه المادة وضمان استقرار سعر الخبز في 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

وفي هذا الصدد، سجلت المنحة الجزافية الممنوحة من طرف الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة يناير-غشت 2025 معدل 6,33 دراهم للقنطار، مقابل 13,17 درهماً للقنطار خلال نفس الفترة من 2024، أي بانخفاض نسبته 51%. ونتيجة لذلك، بلغت كلفة دعم استيراد القمح اللين 257 مليون درهم إلى نهاية غشت 2025، أي بتراجع نسبته 65% مقارنة بنفس الفترة من 2024.

وبالتالي، فإن الكلفة الإجمالية المرتبطة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين قد بلغت حوالي 1,137 مليار درهم خلال الفترة نفسها، مسجلة انخفاضاً نسبته 29% على أساس سنوي.

كما تواصل الدولة دعم أسعار استهلاك بعض المواد الغذائية لفائدة سكان الأقاليم الجنوبية بمبلغ يناهز 88 مليون درهم برسم الفترة يناير-غشت 2025.

وعلاوة على ذلك، ستستمر الدولة في دعم أسعار الغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين، من خلال برمجة غلاف مالي قدره 13,770 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

فيما يتعلق **بسوق النفط**، يبلغ الطلب العالمي على النفط حوالي 103 مليون برميل في اليوم في سنة 2024، بارتفاع معتدل مدفوع بالاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبلغ العرض 78,34 مليون برميل يومياً بالنسبة للنفط الخام و105,36 مليون برميل يومياً لجميع السوائل، مقابل 76,59 و103,08 مليون برميل يومياً على التوالي في سنة 2024، بفضل رفع جزئي لتخفيضات أوبك+ وارتفاع الإنتاج الأمريكي والأمريكي الجنوبي. تتعافى المخزونات العالمية، لتكسب 6,5 مليون برميل في الربع الأول ثم 1,5 مليون برميل يومياَ في الربع الثاني من سنة 2025، مما يعكس فائضًا في العرض.

على صعيد الأسعار، انخفض سعر خام برنت من 79 دولاراً للبرميل في يناير إلى 64 دولاراً للبرميل في ماي، قبل أن يرتفع إلى حوالي 71 دولاراً للبرميل في الصيف. يستقر سعر الغازوال الأوروبي عند 692 دولاراً للطن والبنزين عند 734 دولاراً للطن في نهاية يوليوز، في ظل ضعف الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإعادة تشكيل التدفقات التجارية، التي تميزت بارتفاع الصادرات الأمريكية وإعادة توزيع النفط الخام الروسي إلى آسيا.

لا يزال **سوق الغاز المسال (GPL)** العالمي خاضعاً لهيمنة العرض الأمريكي والطلب الآسيوي، مع توترات صينية أمريكية تعيد توجيه التدفقات نحو الهند وجنوب شرق آسيا، مع تعزيز القدرة التنافسية الأوروبية.

بلغ الطلب العالمي 364 مليون طن في عام 2024 (+1,96% مقارنة بسنة 2023)، مدفوعًا بشكل رئيسي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (48% من الطلب العالمي)، في حين تراجع الطلب في أمريكا الشمالية والبحر الأبيض المتوسط بنسبة -28,8% و-6,2% على التوالي. ويدعم النمو كل من الشرق الأوسط (+16,2%) وشمال غرب أوروبا (+14,7%) .

بلغ العرض العالمي 368 مليون طن في سنة 2024، بزيادة 3,08% عن السنة الماضية، حيث استحوذت الولايات المتحدة على ما يقرب من 111 مليون طن (57% من النمو العالمي)، وآسيا على 2,9 مليون طن، والخليج على 1,6 مليون طن. أدت

التعديلات المتعلقة بحصص أوبك+ والصيانة إلى تقييد بعض التدفقات، في حين أدت إعادة توزيع الصادرات الأمريكية إلى زيادة بنسبة 7,9% في الشحنات اعتبارًا من أبريل 2025.

تراوحت أسعار غاز البوتان بين 455 دولارًا/طن و675 دولارًا/طن وفقًا للصيغة المغربية، بمتوسط سعر قدره 536 دولارًا/طن في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025.

ويعتمد **السوق العالمي للسكر** على قصب السكر (80% من الإنتاج) والشمندر السكري، اللذين يتم استخدامهما في الغذاء وإنتاج الإيثانول. بالنسبة لموسم 2025/2024، يقدر الإنتاج العالمي بـ 175,2 مليون طن، بانخفاض 3% عن موسم 2024/2023. ويبلغ الاستهلاك العالمي 180,1 مليون طن، مما أدى إلى عجز قدره 4,9 مليون طن، وهو الأكبر منذ 9 سنوات. تبلغ التجارة العالمية 63,3 مليون طن من الصادرات و63,1 مليون طن من الواردات، أي حوالي 36% من الإنتاج العالمي. في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، و تراوح سعر السكر الخام بين 367 و505 دولار للطن، بمتوسط 421 دولارًا، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 13% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024.

من المتوقع أن يصل إنتاج **السوق العالمية للحبوب** إلى 2.860,1 مليون طن في موسم 2025/2024. يبلغ إنتاج القمح 796 مليون طن، والحبوب الثانوية 1.558,8 مليون طن، والأرز 551,5 مليون طن.

في الوقت نفسه، بلغ الاستهلاك العالمي 2.878 مليون طن، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 1% مقارنة بالموسم السابق .

أما المخزونات العالمية، فبلغت 869,5 مليون طن، وهو ما يعادل نسبة مخزون / استهلاك تبلغ 30,2%.

فيما يتعلق بالمبادلات التجارية، بلغ حجم التجارة العالمية في الحبوب 481,2 مليون طن، منها 192,4 مليون طن من القمح، مما يشير إلى انخفاض طفيف مقارنة بالفترة السابقة .

أما بالنسبة للأسعار، فبلغ متوسط سعر القمح اللين الفرنسي 235 دولارًا للطن في سنة 2024، وارتفع قليلاً إلى 238 دولارًا للطن بين يناير وغشت 2025، بعد أن تراوح بين 291 و367 دولارًا بين عامي 2021 و2022، مما يوضح تقلب الأسواق في السنوات الأخيرة.

دعم غاز البوتان

بلغ متوسط الدعم السنوي المخصص لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام 61 درهمًا في عام 2024، بانخفاض قدره 8 دراهم مقارنة بسنة 2023. ولا يزال مستوى هذا الدعم مرتفعًا، حيث يمثل أكثر من 55% من سعر البيع للمستهلكين، مما يدل على استمرار الدولة في بذل جهود مالية كبيرة لدعم غاز البوتان.

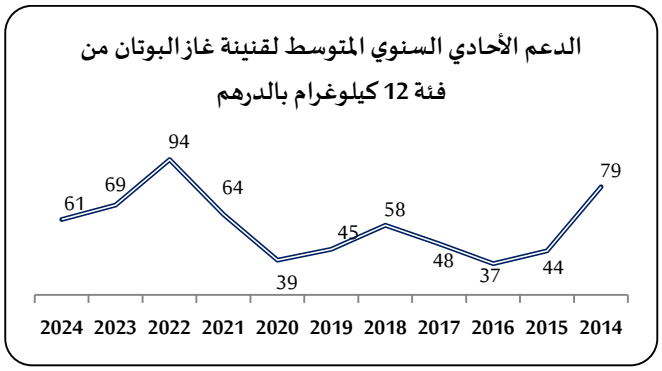

في الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، تراوح الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام مساراً تنازلياً بشكل عام، حيث انخفضت من 64 درهماً في يناير إلى 42 درهماً في يوليوز، مع بلوغها أعلى مستوى عند 70 درهماً في شهر فبراير. وبلغ المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى حوالي 53,47 درهمًا، وهو انخفاض ملحوظ بنحو 14% مقارنة بالمتوسط في نفس الفترة من عام 2024 (62,2 درهمًا).

ويأتي هذا التراجع في سياق انخفاض نسبي في الأسعار الدولية لغاز البوتان، تفاقم بفعل تراجع سعر الصرف وبدء إصلاح قطاع الغاز البوتان من خلال خفض الدعم المقدم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بمقدار 10 دراهم اعتبارًا من 20 مايو 2024. وقد تم الوصول إلى أدنى مستوى اعتبارًا من يونيو، حيث استقر الدعم عند 42 درهمًا.

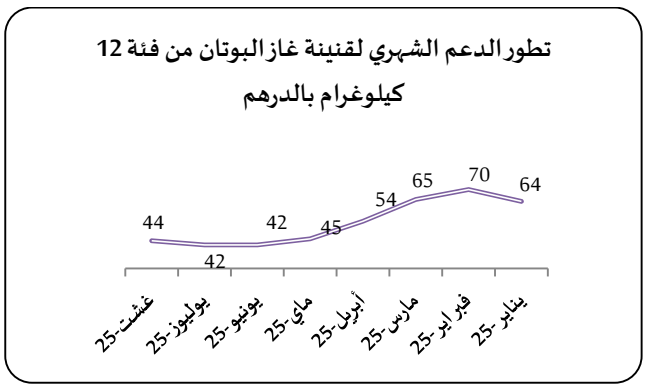

انخفضت تكلفة دعم غاز البوتان بنسبة 10% خلال سنة 2024، لتنتقل من 16,7 مليار درهم سنة 2023 إلى 15 مليار درهم سنة 2024. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى خفض الدعم العمومي عقب الزيادة في سعر بيع قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام الموجهة للمستهلكين ابتداءً من 20 ماي 2024، إضافة إلى النمو المعتدل في الاستهلاك وإعادة التكييف الجزئي لأسعار البيع للعموم، فضلاً عن تراجع قيمة الدرهم بنسبة 1,87% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك رغم الارتفاع الطفيف في السعر الدولي لغاز البوتان (CIF) بنسبة 2,5% أي ما يعادل +13 دولاراً للطن.

ومنذ سنة 2012، خصصت الدولة المغربية مبلغاً إجمالياً قدره 167,2 مليار درهم لدعم غاز البوتان، وهي سياسة تُثقل كاهل المالية العمومية. وتمثل حصة هذا الدعم أزيد من 4% من مجموع النفقات العمومية، وهو من أعلى المستويات المسجلة عالمياً، وأعلى بكثير من المستويات المعمول بها في بعض الدول التي تدعم غاز البوتان، مثل الهند ومصر وإندونيسيا وتونس (ما بين 0,20% و3%).

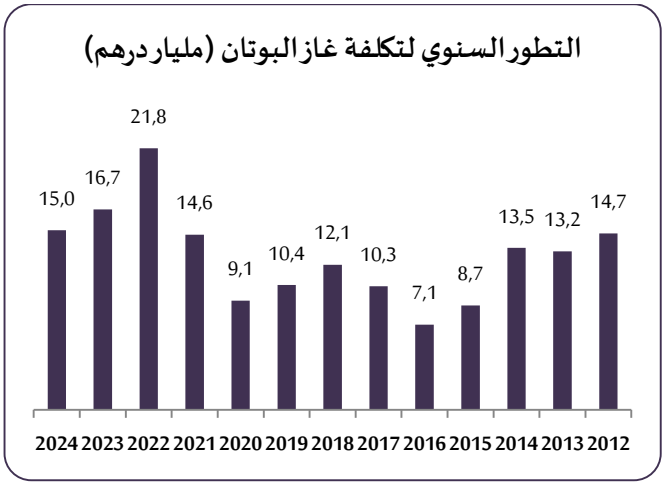

دعم السكر

ظل الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض في المغرب مستقراً عموماً خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2024، حيث تراوح حول 1,2 مليون طن، مع اتجاه طفيف نحو الارتفاع خلال هذه المدة.

وقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ خلال سنة 2020، حيث بلغ الاستهلاك 1.141 ألف طن، وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى فرض قيود على التنقل وإغلاق المقاهي والمطاعم والفنادق مؤقتاً، فضلاً عن تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ابتداءً من سنة 2021، عاد الاستهلاك إلى مستواه المسجل قبل الأزمة، حيث بلغ 1.197 ألف طن، ليستمر بعد ذلك في الارتفاع التدريجي مسجلاً 1.202 ألف طن سنة 2022، و1.209 ألف طن سنة 2023، ليبلغ ذروته عند 1.240 ألف طن سنة 2024.

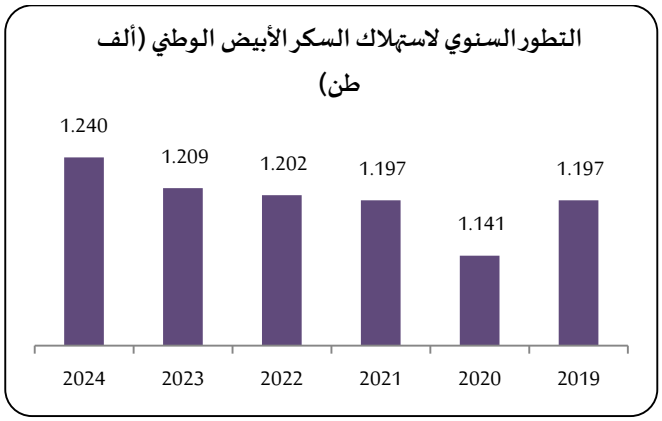

شهد الإنتاج الوطني من السكر في المغرب انخفاضاً حاداً خلال الفترة ما بين 2019 و2024، منتقلاً من 600 ألف طن إلى 191 ألف طن، أي بتراجع يقارب 68%، ويُعزى ذلك أساساً إلى تعاقب موجات الجفاف وندرة الموارد المائية.

وقد تطور الإنتاج السنوي من 600 ألف طن سنة 2019 إلى 500 ألف طن سنة 2020، ثم إلى 388 ألف طن سنة 2021، و321 ألف طن سنة 2022، و224 ألف طن سنة 2023، ليبلغ 191 ألف طن سنة 2024.

ويُقدّر متوسط الإنتاج خلال هذه الفترة بنحو 371 ألف طن، مما يعكس اعتماداً متزايداً على الواردات.

كما يُسجّل انتعاش نسبي خلال سنة 2025، حيث يُتوقّع أن يبلغ الإنتاج حوالي 280 ألف طن، وذلك بفضل توسيع المساحات المزروعة رغم استمرار الظروف المناخية غير المواتية.

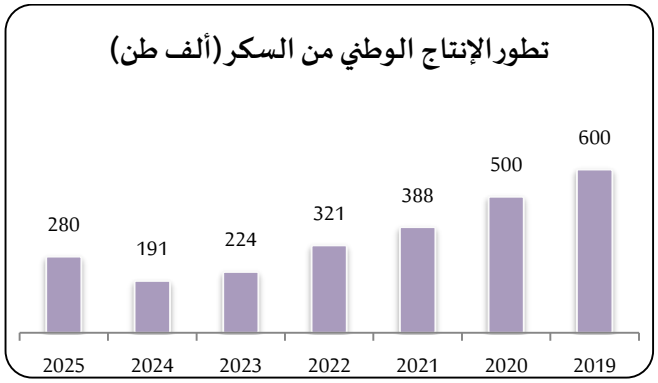

ونتيجة لذلك، تراجع معدل تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي من 50% سنة 2019 إلى 23% سنة 2025.

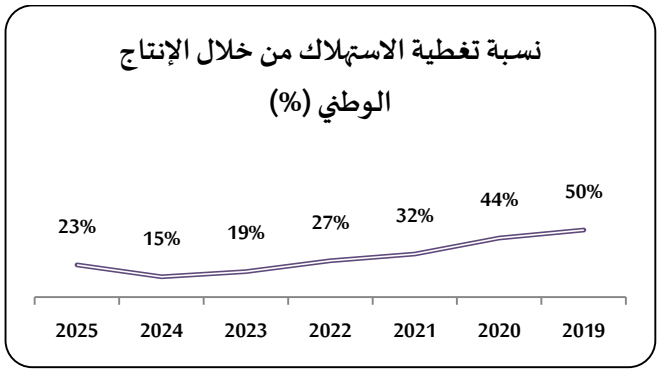

ارتفعت تكلفة دعم استهلاك السكر من متوسط 3,4 مليارات درهم قبل سنة 2023 إلى حوالي 4,4 مليارات درهم خلال سنة 2024، وذلك بعد مراجعة الزيادة في المنحة الجزافية المخصصة لاستهلاك السكر بنسبة 27%، المطبقة ابتداءً من 14 أبريل 2023.

وتأتي هذه المراجعة في إطار إعادة تقييم أسعار المحاصيل السكرية بهدف تشجيع الإنتاج الوطني من السكر الأبيض.

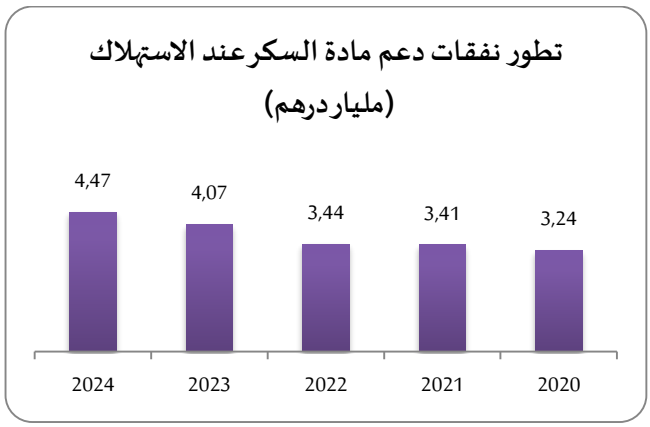

عرف الغلاف المالي المخصص لتسوية ملفات الاستيراد ارتفاعاً ملحوظاً، منتقلاً من 1,27 مليار درهم سنة 2022 إلى 2,52 مليار درهم سنة 2023، قبل أن يستقر عند 1,77 مليار درهم سنة 2024.

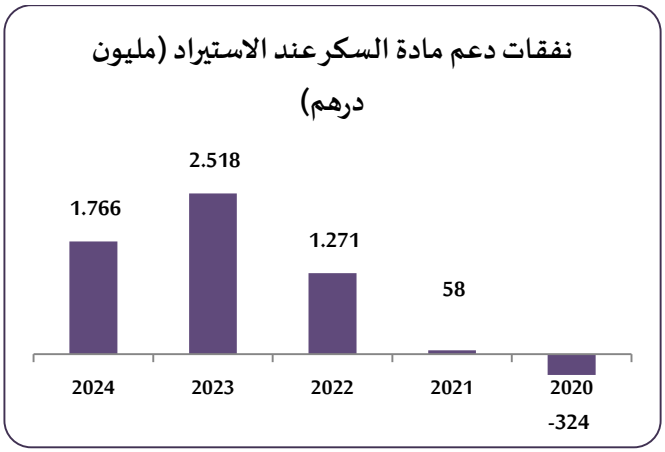

دعم القمح اللين والدقيق الوطني من القمح اللين

تُقدَّر الإنتاج الوطني من الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2025/2024 بحوالي 43 مليون قنطار، موزعة على 22 مليون قنطار من القمح اللين، و11 مليون قنطار من القمح الصلب، و10 ملايين قنطار من الشعير، وذلك وفقاً لمعطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ويُجسّد هذا الأداء ارتفاعاً هاماً بنسبة 38% مقارنةً بالموسم الفلاحي 2024/2023، الذي تأثر بشدة بفعل الجفاف المتواصل، مما أسفر عن محصول لا يتجاوز 31,2 مليون قنطار.

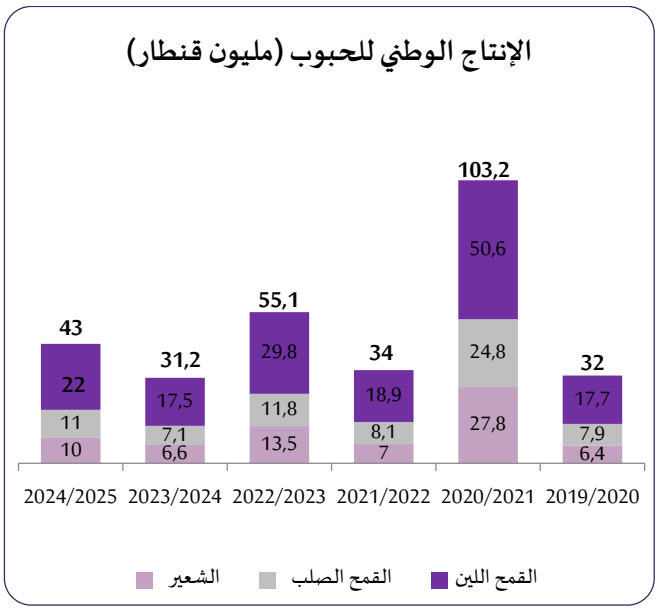

بلغت الكمية المجمعة من القمح اللين خلال الموسم الفلاحي 2025/2024 حوالي 1,44 مليون قنطار، مقابل 1,79 مليون

قنطار خلال الموسم السابق، و16,7 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2021/2020 الذي تميّز بمحصول جيد.

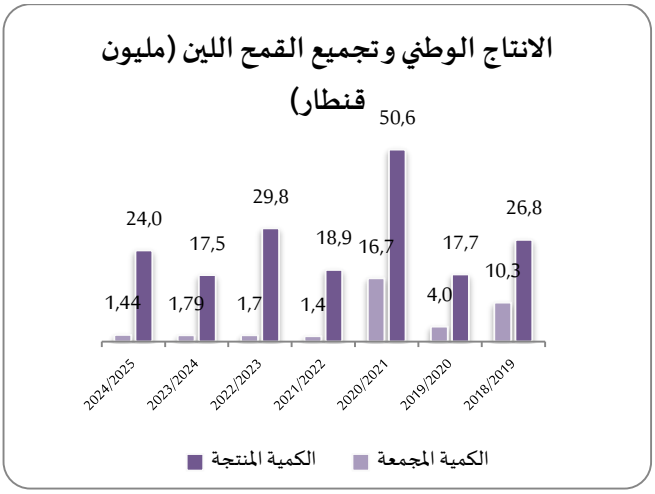

بلغت تعويضات القمح اللين المحلي والدقيق الوطني للقمح اللين حوالي 1.290 مليون درهم مع نهاية سنة 2024، مقابل 1.344 مليون درهم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 4%.

وتشمل هذه النفقات أساساً الدعم الموجه إلى المطاحن الصناعية، وتكلفة نقل الدقيق المدعَّم، إضافةً إلى منح التخزين والتجميع والمناقصات، وذلك من أجل ضمان انتظام التموين واستقرار السوق الداخلية.

وفيما يلي توزيع هذه النفقات :

تعويض حصة الدقيق الوطني للقمح اللين (FNBT): بلغ 986 مليون درهم برسم السنة المالية 2024 ؛

تكاليف النقل: تواصل الدولة تحمّل تكاليف نقل الدقيق المدعَّم من المطاحن الصناعية إلى المراكز المستفيدة بمبلغ 230 مليون درهم سنة 2024؛

منحة التخزين: تُطبّق منحة تخزين محددة في 2,50 درهم لكل فترة 15 يوماً من تخزين القمح اللين المنتج محلياً، لفائدة المؤسسات المخوّلة والحاصلة على ترخيص صحي من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، وتُقدَّر هذه المنحة بـ 6 ملايين درهم سنة 2024؛

صفقات تزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الوطني (FNBT): بلغت تكلفتها 68 مليون درهم خلال سنة 2024.

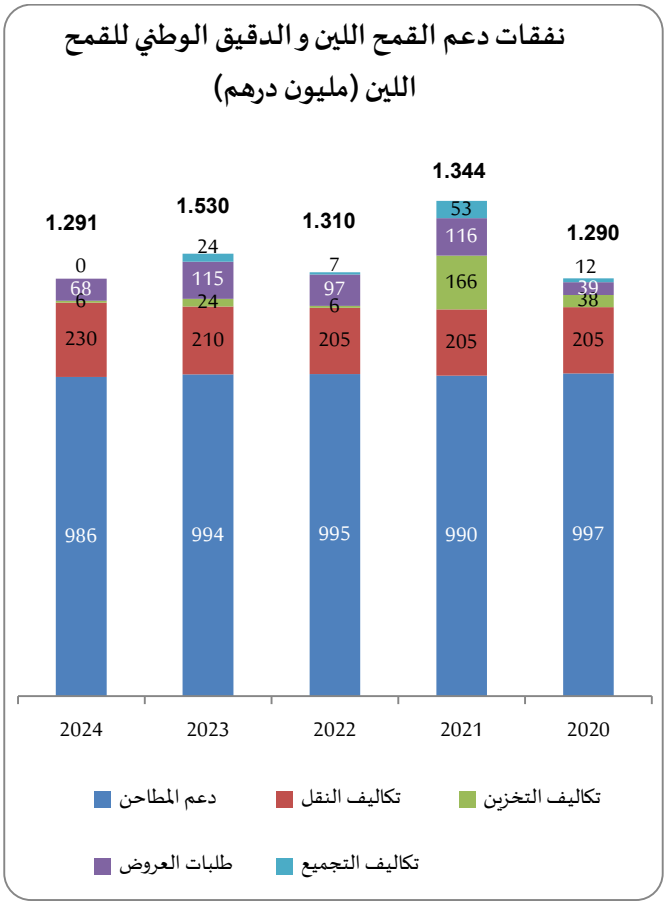

التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2025

في إطار التزام الدولة الراسخ بمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تثبيت الأسعار الداخلية للمواد الأساسية للاستهلاك، وذلك على الرغم من تقلب أسعارها في الأسواق الدولية، وتتمثل هذه التدابير فيما يلي :

غاز البوتان: بلغت المنحة التي تخصصها الدولة لدعم سعر استهلاك قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً معدل 53,47 درهماً خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، مسجّلة انخفاضاً بنسبة 14% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وبالتالي، بلغت تكلفة دعم غاز البوتان خلال الفترة المذكورة حوالي 8,5 مليارات درهم، أي بتراجع يناهز 17% على أساس سنوي.

السكر المكرر: على أساس منحة جزافية تمنحها الدولة لاستهلاك السكر بقيمة 3,64 درهم للكيلوغرام، بلغت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، حوالي 3,05 مليارات درهم، مسجّلة ارتفاعاً بنسبة تقارب 0,8% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

السكر الخام: من أجل سد العجز المتزايد في الإنتاج الوطني من السكر الأبيض نتيجة الظروف المناخية الجافة، وفي سياق دولي يتسم بارتفاع ملحوظ في أسعار السكر الخام، منحت الدولة منحة إضافية متوسطة مرجّحة لاستيراد السكر الخام بلغت 0,58 درهم للكيلوغرام، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، أي بانخفاض نسبته 73% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة الماضية.

وبناءً على ذلك، بلغت تكلفة دعم استيراد السكر الخام خلال الفترة المذكورة 356 مليون درهم، مسجّلة تراجعاً بنسبة 74% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

القمح اللين المستورد: نظراً لعجز الإنتاج الوطني من هذا المنتج خلال الموسم الفلاحي 2025/2024، نتيجة تداعيات الجفاف واستمرار تجاوز سعر التكلفة عند الاستيراد للسعر المستهدف، فقد واصلت الدولة، إلى جانب تعليق الرسوم الجمركية على الواردات طيلة سنة 2025، منح منحة دعم لاستيراد القمح اللين، وذلك بهدف تأمين تموين السوق الوطنية بهذه المادة وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وسعر الدقيق. وبناءً على ذلك، بلغت المنحة الجزافية التي تمنحها الدولة لاستيراد القمح اللين خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025 معدلاً متوسطاً قدره 6,33 درهماً للقنطار، مقابل 13,17 درهماً للقنطار خلال الفترة نفسها من سنة 2024، أي بانخفاض نسبته 51%.

وفي هذا الإطار، بلغ الدعم الموجه لاستيراد القمح اللين حوالي 257 مليون درهم مع نهاية غشت 2025، مسجلاً تراجعاً بنسبة 65% مقارنةً مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

الدقيق الوطني من القمح اللين: بلغت تكلفة دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين، البالغة 6,26 ملايين قنطار، حوالي 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025، وتشمل هذه النفقات الإجراءات المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي من القمح اللين، ولا سيما تحمّل تكاليف التخزين والمخازن.

إمداد الأقاليم الجنوبية (APS): تواصل الدولة دعم أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 88 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2025.

الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

ستواصل الدولة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 13,770 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026.